الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.33

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
3 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونت. . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كِلابايل

المحتويات

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (تابع)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (تابع)

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (تابع)

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-33569 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (تابع) (A/66/718/Add.12 و A/66/722)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (تابع) (A/66/616 و A/66/718/Add.18 و A/66/753)

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/66/568 و A/66/686 و A/66/718/Add.9)

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/66/741)

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/66/652 و A/66/718/Add.14 و Corr.1 و A/66/723 و A/66/741)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/66/658 و A/66/718/Add.11 و A/66/740 و A/66/745)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/66/577 و A/66/673 و A/66/718/Add.7)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/66/602 و A/66/691 و A/66/718/Add.13)

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (تابع) (A/66/718/Add.17 و A/66/733)

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/66/596 و A/66/695 و A/66/718/Add.16)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (A/66/590 و A/66/685 و A/66/718/Add.19)

١ - **السيدة كإسار** (المراقبة المالية): عرضت الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/722)، وقالت إن التمويل المقترح بمبلغ ٢٥٦,٨ مليون دولار يعكس زيادة بنسبة ٤٦,٣ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ١٧٥,٥ مليون دولار المعتمد لـ ٢٠١١/٢٠١٢. والأسباب الرئيسية للفارق هي ازدياد احتياجات الوحدات العسكرية، الذي يعزى في المقام الأول إلى تطبيق عامل نشر مؤخر منخفض على القوام التام المأذون به، والاعتماد المخصص للدعم الذاتي للمعدات المملوكة للوحدات، المرصود للسنة بأكملها؛ والتوسع في الأسطول الجوي من ست طائرات إلى ١٢ طائرة، والمتطلبات الإضافية لخدمات اكتشاف الألغام وإزالة الألغام عند القيام بأنشطة التحقق والرصد على الحدود. والإجراءات المتعين اتخاذها من قبل الجمعية العامة مبينة في الفقرة ٨٢ من تقرير الميزانية.

٢ - وعرضت تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/616)، فقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت تمويلاً بمبلغ ٤٨٥,١ مليون دولار للإنفاق على العملية. وبالتالي، أذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمين العام في ٢٨ نيسان/أبريل، بناءً على طلب المراقِبة المالية، بالدخول في التزامات لأجل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمبلغ ٨٥,٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات

الإضافية الحرجة للعملية الناشئة عن قرارات مجلس الأمن، وبذلك وصل مجموع الموارد المجازة لتلك العملية لفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٥٧٠,٣ مليون دولار. وبلغت نفقات الفترة نفسها ٥٥١,٥ مليون دولار، وبقي رصيد حر قدره ١٨,٨ مليون دولار، وهذا يمثّل معدل استغلال للموارد قدره ٩٦,٧ في المائة. ويعزى انخفاض الإنفاق أساساً إلى تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكَّلة الإضافيين.

٣ - وتعكس الميزانية المقترحة البالغ قدرها ٥٨٦,٢ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/753) نقصاناً بنسبة ٩,٣ في المائة بالمقارنة بمبلغ إل ٦٤٦ مليون دولار المعتمد لـ ٢٠١١/٢٠١٢. والأسباب الرئيسية للفارق هي انخفاض احتياجات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين وانخفاض تكاليف العمليات، وهذا يعزى أساساً إلى اكتمال العملية الانتخابية وما يتصل بذلك من إلغاء لـ ٢١٣ وظيفة؛ وإكمال إنشاء مخيمات جديدة أثناء فترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ ومحدودية احتياز المعدات؛ وتخفيض حجم الأسطول الجوي بمقدار طائرتي هيلكوبتر. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراء المبين في الفقرة ٧٤ من تقرير أداء الميزانية (A/66/616) والفقرة ٩٤ من تقرير الميزانية (A/66/753).

٤ - وعرضت تقرير أداء الميزانية لقوة حفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/568)، وقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت تمويلاً بمبلغ ٥٦,٣ مليون دولار لفترة ٢٠١٠/٢٠١١ للإنفاق على القوة وإن النفقات بلغت ٥٥,٧ مليون دولار، وتبقى رصيد حر قدره ٠,٦ من ملايين الدولارات، وهذا يمثل معدل استغلال للموارد قدره ٩٩ في المائة. والأسباب الرئيسية للفارق هي انخفاض نفقات الوحدات العسكرية، الأمر الذي يعزى أساساً إلى انخفاض التكاليف الفعلية لتناوب أفراد القوات؛ ودفع تكاليف لحصص الإعاشة تقل عن المقدر في الميزانية؛ وانخفاض احتياجات بدل الإعاشة للبعثة المستحق دفعه لضباط الأركان نتيجة لانخفاض سعر صرف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة عما كان مقدراً في الميزانية.

٥ - وتعكس الميزانية المقترحة بمبلغ ٥٤,٢ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/686) انخفاضاً بنسبة ٤,١ في المائة بالمقارنة بتمويل قدره ٥٦,٥ مليون دولار اعتمدته الجمعية العامة لـ ٢٠١١/٢٠١٢. والأسباب الرئيسية للفارق تتمثل في انخفاض احتياجات الأفراد العسكريين والشرطيين؛ وانخفاض الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وإعادة النظر في تقدير التكاليف العامة للموظفين الدوليين؛ وانخفاض سعر صرف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة المطبق على تكاليف الموظفين بالمقارنة بالمقدر في الميزانية. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراء المبين في الفقرة ٣٢ من تقرير أداء الميزانية (A/66/568) والفقرة ٤٥ من تقرير الميزانية (A/66/686).

٦ - وعرضت تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/652)، وقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت تمويلاً قدره ١ ٣٦٥ مليون دولار لفترة ٢٠١٠/٢٠١١ للإنفاق على البعثة وإن النفقات بلغت ١ ٣٥٦,١ مليون دولار، وبقي رصيد حر قدره ٨,٩ ملايين دولار، مما يمثل معدل استغلال قدره ٩٩,٣ في المائة. والأسباب الرئيسية للفارق هي انخفاض نفقات الأفراد العسكريين والشرطيين نتيجة لانخفاض أسعار حصص الإعاشة عما كان مقدراً في الميزانية وانخفاض تكاليف التناوب وانخفاض الاحتياجات اللازمة لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وانخفاض عدد أفراد الشرطة المشكَّلة المنشورين عما كان مقدراً في الميزانية،

وانخفاض نفقات احتياز المركبات نتيجة لنقل مركبات من البعثات الجارية تصفيتها.

٧ - والميزانية المقترحة بمبلغ ٣٣٨,٩ ١ مليون دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/723) تعكس نقصاناً بنسبة ٩,٩ في المائة بالمقارنة بالاعتماد البالغ قدره ٤٨٦,٥ ١ مليون دولار الذي رصدته الجمعية لـ ٢٠١١/٢٠١٢. والأسباب الرئيسية للفارق هي نقص الاحتياجات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ وانخفاض الاحتياجات لتكاليف العمليات المعزوة إلى استبعاد رصد مبالغ لنشر الطائرات لدعم انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وإعادة تشكيل أسطول البعثة الجوي؛ وخفض الاحتياجات للمنشآت والبنية الأساسية والنقل البري نتيجة لإطالة أمد استغلال المعدات الموجودة. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ٥٧ من تقرير أداء الميزانية (A/66/652) والفقرة ١٠٨ من تقرير الميزانية (A/66/723).

٨ - وعرضت تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/658)، وقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت تمويلاً قدره ٨٥٣,٨ مليون دولار لفترة ٢٠١٠/٢٠١١ للإنفاق على البعثة، وإن النفقات قد بلغت ٨١٠,٦ ملايين دولار، بحيث تبقّى رصيد حر قدره ٤٣,٣ مليون دولار، مما يمثل معدل استغلال للموارد بنسبة ٩٤,٩ في المائة. والأسباب الرئيسية للفارق تتمثل في انخفاض متوسط النشر الفعلي لأفراد الشرطة المشكَّلة؛ وارتفاع معدلات الشغور الفعلية للموظفين المؤقتين، وانخفاض نفقات المنشآت والبنية الأساسية بفعل إلغاء تشييد المخيمات الذي كان مقرراً للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وبفعل الأرصدة غير المنفقة التي كانت مخصصة لاستئجار الأماكن.

٩ - والميزانية المقترحة بمبلغ ٦٤٤,٤ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/745) تعكس انخفاضا بنسبة ١٨,٨ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ٧٩٣,٥ مليون دولار المعتمد من الجمعية العامة لـ ٢٠١١/٢٠١٢. والأسباب الرئيسية للفارق هي نقصان احتياجات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجة لتخفيض أفراد القوات العسكرية بما مقداره ٦٠٠ ١ فرد وتخفيض أفراد الشرطة المشكَّلة بما مقداره ١٥٠ ١ فرداً، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠١٢ (٢٠١١)؛ وانخفاض احتياجات الأفراد المدنيين، بما في ذلك إلغاء ٣٥٢ وظيفة مؤقتة ووقف استحقاق بدل أماكن العمل الخطرة، وانخفاض الاحتياجات اللازمة لنفقات العمليات، بما في ذلك انخفاض الاعتمادات المخصصة للمنشآت والبنية الأساسية والاتصالات نتيجة لتخفيض حجم البعثة جزئياً عقب طفرة قدراتها بعد الزلزال؛ وتقليص حجم أسطول الطائرات بمقدار طائرة ذات جناحين وطائرة مروحية. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ٥٠ من تقرير أداء الميزانية (A/66/658) والفقرة ٢٢٧ من تقرير الميزانية (A/66/745).

١٠ - وعرضت تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/577)، فقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت مبلغ ٤٧,٩ مليون دولار للإنفاق على البعثة وإن النفقات بلغت ٤٧,٩ مليون دولار، بحيث بقي رصيد حر قدره ٤٠٠ ٧ دولار، مما يمثل معدل استغلال للموارد قدره ١٠٠ في المائة.

١١ - والميزانية المقترحة البالغ قدرها ٤٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/673) تعكس زيادة بنسبة ٤,٦ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ٤٤,٩ مليون دولار المعتمد من

الجمعية العامة لـ ٢٠١١/٢٠١٢. والأسباب الرئيسية للفارق هي زيادة احتياجات الموظفين المدنيين بفعل تنقيح جداول مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين؛ وارتفاع متوسط رتب درجات الموظفين الوطنيين؛ وإدراج اعتمادات، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٨، لتكاليف السفر في إطار الراحة والاستجمام للموظفين الدوليين. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ٤١ من تقرير أداء الميزانية (A/66/577) والفقرة ٥٩ من تقرير الميزانية (A/66/673).

١٢ - وعرضت تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/602)، فقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت تمويلاً بمبلغ ٥٢٤ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ للإنفاق على البعثة وإن النفقات بلغت ٥١٢,٢ مليون دولار، بحيث بقي رصيد حر قدره ١١,٨ مليون دولار، مما يمثل معدل استغلال للموارد قدره ٩٧,٧ في المائة. والأسباب الرئيسية للفارق تتمثل في انخفاض تكاليف تناوب القوات العسكرية عما كان مقدراً في الميزانية؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للقوات والإعالة الذاتية عما كان مقدراً في الميزانية، وانخفاض نفقات الأفراد المدنيين الذي يعزى أساساً إلى التوقف عن دفع بدل مراكز العمل الخطرة.

١٣ - والميزانية المقترحة بمبلغ ٥٠٢,٢ من ملايين الدولارات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/691) تعكس نقصاناً بنسبة ٤,٤ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ٥٢٥,٥ مليون دولار المعتمد من الجمعية العامة لـ ٢٠١١/٢٠١٢. والأسباب الرئيسية للفارق تتمثل في انخفاض احتياجات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة واستبعاد اعتمادات الدعم الانتخابي المقدم من البعثة في فترة ٢٠١١/٢٠١٢، لا سيما في مجالات المنشآت والبنية الأساسية والنقل الجوي، بما فيه تدني تكاليف الطائرات وساعات الطيران المضمونة ومحدودية احتياز المعدات الجديدة. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ٦٦ من تقرير أداء الميزانية (A/66/602) والفقرة ٩٦ من تقرير الميزانية (A/66/691).

١٤ - وعرضت الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/733)، فقالت إن التمويل المقترح البالغ ٨٣٩,٨ مليون دولار، الذي يعكس زيادة بنسبة ١٦,٣ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ٧٢٢,١ مليون دولار المعتمد من الجمعية العامة لـ ٢٠١١/٢٠١٢، الذي استند إلى نموذج تمويل معياري. والأسباب الرئيسية للفارق هي ارتفاع مستويات النشر المعتزم للأفراد المدنيين؛ ومتطلبات الوقود، وخدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام وخدمات التشييد، وأنشطة دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والاحتياجات الزائدة قابلتها جزئياً احتياجات مخفضة فيما يختص باحتياز المعدات، بفعل عمليات الاحتياز التي جرت في ٢٠١١/ ٢٠١٢ ونقل معدات من البعثات الجاري إغلاقها، فضلاً عن تقليل الاعتمادات المرصودة لنقل المعدات المملوكة للوحدات. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ١٠٣ من التقرير.

١٥ - وعرضت تقرير أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/596)، فقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت تمويلاً قدره ١ ٨٠٨,١ مليون دولار لفترة ٢٠١٠/٢٠١١ للإنفاق على العملية وإن النفقات بلغت ١ ٥٨٣,٤ مليون دولار، بحيث تبقى رصيد حر قدره ٢٢٤,٧ مليون دولار، وهذا يمثل معدل استغلال للموارد بنسبة ٨٧,٦ في المائة. والأسباب الرئيسية للفارق هي نقص الاحتياجات اللازمة لتكاليف الأفراد العسكريين

وأفراد الشرطة نتيجة لنقص الاحتياجات اللازمة للحد الأقصى لحصة الفرد من حصص الإعاشة الطازجة وانخفاض الاحتياجات للمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات عما كان مقدراً في الميزانية، وانخفاض نفقات الموظفين المدنيين عما كان مخططاً له، وانخفاض مستوى أنشطة الطيران عما كان مخططاً له.

١٦ - والميزانية المقترحة البالغ قدرها ٥٢١,٠ ١ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/695) تعكس انخفاضاً بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ قدره ٦٨٩,٣ ١ مليون دولار المعتمد لـ ٢٠١٢/٢٠١١. والأسباب الرئيسية للفارق تتمثل في انخفاض الاحتياجات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ والانخفاض في الاحتياجات للنقل الجوي نتيجة لإعادة تشكيل أسطول العملية من الطائرات وانخفاض التكاليف التعاقدية؛ وانخفاض تكاليف التشييد واحتياز المعدات؛ إذ اكتملت النفقات الرأسمالية اللازمة لإيصال البعثة إلى تمام قدرتها العملياتية. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ١٠٢ من تقرير أداء الميزانية (A/66/596) والفقرة ١٠٨ من تقرير الميزانية (A/66/695).

١٧ - وعرضت تقرير أداء الميزانية المتعلق بتمويل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/590)، فقالت إن الجمعية العامة قد اعتمدت مبلغ ١٧٤,٣ مليون دولار لفترة ٢٠١١/٢٠١٠ للإنفاق على مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالتالي، وافقت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، على طلب الأمين العام الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٣٥,٩ مليون دولار لفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لتلبية الاحتياجات الإضافية للبعثة الناشئة عن قرارات مجلس الأمن، بحيث وصل مجموع الموارد المجاز لـ ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢١٠,٢ ملايين دولار. وبلغت النفقات في نفس الفترة ٢١٠,١ ملايين دولار، بحيث بقي رصيد حر قدره ٠,١ من ملايين الدولارات، مما يمثل معدل استغلال للموارد قدره ٩٩,٩ في المائة.

١٨ - وتعكس الميزانية المقترحة البالغ قدرها ٤٣٨,٣ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/685) زيادة بنسبة ٥٠,٦ في المائة بالمقارنة بمبلغ الـ ٢٩١,١ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لـ ٢٠١٢/٢٠١١. والأسباب الرئيسية للفارق تتمثل في تسديد نفقات للبلدان المساهمة بقوات مقابل المعدات المملوكة للوحدات؛ وزيادة قوام القوة المأذون به بنسبة ٤٥ في المائة، بحيث يوجد أفراد نظاميون يخدمون في أربع قطاعات بامتداد جنوب الصومال الأوسط، وإضافة ٨٠ وظيفة لأفراد مدنيين. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ٥٣ من تقرير أداء الميزانية (A/66/590) والفقرة ١٣٧ من تقرير الميزانية (A/66/685).

١٩ - **السيد كِلابايل** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إنه يود أن يؤكد أن توصية اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها المتعلق بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بالقضايا الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/66/718) وهي التوصية القائلة بأن استعراض الحيازات من المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات يجب أن يجري في جميع البعثات بهدف ضبط الحيازات مع المعدلات القياسية التي قررتها إدارة الدعم الميداني.

٢٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لـ ٢٠١٣/٢٠١٢ (A/66/718/Add.12)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض بمبلغ مليون دولار في ميزانية القوة تحت بند موارد تكنولوجيا المعلومات، ولاحظ

أن الموارد المقترحة تشمل احتياجات لبعثة مكتملة القوام الوظيفي وأنها مقترحة دون مراعاة لعامل تأخر النشر وعامل الشغور.

٢١ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الوظائف الجديدة إل ٧١ المقترحة، ولاحظ أن الميزانية المقترحة تعكس توسع ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١)، بما في ذلك المهام الإضافية الداعمة للآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها وتوسع منطقة العمليات. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية ارتفاع مستويات الشعور في ٢٠١٢/٢٠١١ لجميع فئات الموظفين، وهي تحث الأمين العام على ملء الوظائف الشاغرة بأسرع وقت ممكن. وهي تلاحظ أيضاً بقلق أنه في ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ كانت النقدية في البعثة تعاني عجزاً مقداره ٢٦,٧ مليون دولار بالمقارنة باحتياطي نقدية التشغيل اللازم لثلاثة أشهر البالغ قدره ٣٤,٥ مليون دولار.

٢٢ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء الميزانية لـ ٢٠١٠/٢٠١١ والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣ لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/66/718/Add.18)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترى أن عامل الشغور المقترح البالغ ١٠ في المائة للوظائف الدولية ليس واقعياً وتوصي بتعديله إلى ١٥ في المائة. واللجنة الاستشارية لا تعترض على المهام الوظيفية للوظيفة الجديدة المقترحة لمستشار خاص للممثل الخاص للأمين العام، التي برتبة ف-٥، ولكنها ترى أن الاحتياج يمكن سده بنقل أو إعادة انتداب على وظيفة مجازة، ولذلك تطلب أن تستعرض العملية ملاكها الوظيفي لتحديد وظيفة موجودة لذلك الغرض وأن تبلغ عنها في سياق طلب ميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح الأمين العام الداعي إلى إلغاء ما مجموعه ٢١٣ وظيفة مؤقتة متصلة بالطفرة التالية للانتخابات والأزمة اللاحقة للانتخابات، وتوصي كذلك بإلغاء ثلاث من الوظائف المؤقتة العشر التي أجيزت في سياق التقديرات التكميلية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في فترة ٢٠١٢/٢٠١١ واقتُرح استمرارها في ٢٠١٣/٢٠١٢.

٢٣ - وفي إطار تكاليف العمليات، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المخصص للسفر بصدد التدريب إلى مستوى الاعتماد المرصود لـ ٢٠١٢/٢٠١١. وانعدام صورة نهائية لإطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحدوث حالات تأخير في الماضي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمران يوحيان بأن المبلغ الإجمالي المقترح للبرنامج لن يكون لازماً في فترة ٢٠١٣/٢٠١٢. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض المبلغ المقترح إلى ٢٠ مليون دولار وتشجع العملية على تنفيذ ما يتصل بذلك من أنشطة بأسرع ما يمكن. وإذا لزم تمويل إضافي تعيَّن أن تقدم العملية إفادة بذلك في تقرير الأداء.

٢٤ - وأُخطرت اللجنة الاستشارية بأن تنفيذ التوصيات الناشئة عن تقييم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الواردة في التقرير الخاص الصادر عن الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/186) سيسفر عن تخفيض شامل في الاحتياجات لفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ يقدر بـ ١٠,٦ ملايين دولار. وهي تتوقع أن تُخطر الجمعية العامة بالآثار المالية والإدارية المترتبة في فترة ٢٠١٣/٢٠١٢ على أي قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن تقييم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٥ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء الميزانية لـ ٢٠١٠/٢٠١١ والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣ لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/66/718/Add.9)، فقال إن توصية اللجنة الاستشارية برفض إعادة التصنيف التصعيدي المقترح لوظيفة قائد القوة سوف تنطوي على خفض بمقدار ٨٠٠ ٢٢ دولار في الميزانية المقترحة

لـ ٢٠١٢/٢٠١٣. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء استمرار حروجة الحالة المالية للقوة والتأثير المحتمل تولده فيما يختص بتسديد التكاليف في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات. وهي تشير إلى نداءات الجمعية العامة المتكررة الموجهة إلى كافة الدول الأعضاء لكي تؤدي التزاماتها المالية في الوقت المناسب وبالكامل ودون شروط، على النحو المبين في الميثاق. كما يتضمن التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها على الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وخدمات صيانة المخيمات، ومشاريع التشييد، والمكاسب المتولدة عن الكفاءة.

٢٦ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء الميزانية لـ ٢٠١٠/٢٠١١ والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣ لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/66/718/Add.14 و Corr.1)، وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣ لا تشمل اعتمادات للمساعدة التقنية للبعثة وسيكون الدعم للبعثة لازماً لتوفير المطلوب لإجراء انتخابات المقاطعات. ولذلك، فهي تتوقع أن تستفيد البعثة من خبرتها المتراكمة فيما يختص بتوفير مثل هذا الدعم، وإذا لزمت موارد إضافية لدعم الانتخابات في ٢٠١٢/٢٠١٣ سيقتصر أي طلب على الحد الأدنى من الموارد الضرورية.

٢٧ - وبعد إشارة اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها السابقة بشأن أهمية المهام الوظيفية التي يؤديها مساعدو شؤون الاتصال المجتمعي (A/65/743/Add.8، الفقرة ٣٩)، ونظراً للتوسع في مجال المسؤولية المرتآة لمثل هؤلاء الأفراد في ٢٠١٢/٢٠١٣، فإنها توصي بالموافقة على ١١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي. وبعد أن لاحظت أن الأمين العام يقترح أيضاً إعادة التكليف بشأن ٤٩ وظيفة مساعد لشؤون اللغات بفئة الخدمات العامة للعمل كمساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي، رأت ضرورة اللجوء إلى الموارد المجازة لتلبية أية احتياجات إضافية قد تستدعي توفير المساعدة اللغوية للأفراد العسكريين.

٢٨ - وأُخطرت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في الميزانية المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن الوظيفتين الوطنيتين اللتين اقترحت من قبل إلغاءهما ستحتاج إليهما البعثة في ٢٠١٢/٢٠١٣ لتنسيق عمليات الإخلاء الطبي مع المستشفيات في بريتوريا. ونظراً للإيضاحات المقدمة، استصوبت اللجنة الاستشارية الاحتفاظ بالمهام الوظيفية لإحدى هاتين الوظيفتين في بريتوريا، في إطار المساعدة المؤقتة العامة المستمدة من الموارد المقترحة، بينما تحدد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الترتيبات المناسبة للخدمات اللازمة للإخلاء الطبي. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على نقل ٣٨ وظيفة ومنصباً وما يتصل بها من مهام وظيفية إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

٢٩ - وتأسف اللجنة الاستشارية لأنه كان من المتعين إعادة النظر في افتراضات التخطيط التي يستند إليها مقر البعثة المتكامل، الذي كان مقرراً البدء فيه في فترة ٢٠١٠/٢٠١١، ولأن المشروع أوقف، على الرغم من التأكيدات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في ميزانية تلك البعثة لفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ومن المتوقع، في حالة الضرورة، تقديم تحليل مستوف لفاعلية تكلفة مشروع مقر البعثة المتكامل، فضلاً عن إطار زمني لتنفيذه، وذلك في سياق الميزانية المقترحة لـ ٢٠١٣/٢٠١٤.

٣٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن أداء الميزانية لـ ٢٠١٠/٢٠١١ والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣

لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/66/718/Add.11)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة لتلك البعثة لفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وقدرها ٦٤٤,٤ مليون دولار. واللجنة الاستشارية تحيط علماً بالتخفيض الجزئي في الطفرة التي شهدتها القدرات العسكرية والشرطية بعد الزلزال، وما تزال ترى أنه ينبغي للأمين العام أن يدرس ضرورة مواصلة العمل في الأجل الطويل في مكتب الدعم الكائن في سانتو دومينغو، الذي أُنشئ في أعقاب الزلزال. وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالتحليل الاستعراضي الوظيفي الرفيع المستوى المستكمل مؤخراً بشأن المكتب، وهي تتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن نتيجة هذه الممارسة.

٣١ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء الميزانية لـ ٢٠١٠/٢٠١١ والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/66/718/Add.7)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة بمبلغ ٤٧ مليون دولار. إلا أنها تلاحظ بقلق أن وضع النقدية للبعثة، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، قد بلغ ٥,١ ملايين دولار، وهذا يقل بنحو ٦,١ ملايين دولار عن الاحتياطي النقدي التشغيلي اللازم لثلاثة أشهر البالغ ١١,٢ مليون دولار. كما أهابت اللجنة الاستشارية بالبعثة أن تسوي في أقرب وقت ممكن المطالبتين المقدمتين لديها بشأن الوفاة والعجز.

٣٢ - وتشمل الميزانية المقترحة تخفيض عشرة وظائف، منها حالتا إعادة انتداب. ولا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على عمليتي إعادة التكليف لأنها ترى أن المكتبين المقترح لهما إعادة التكليف يمكنهما أداء المهام الوظيفية في حدود قدراتهما الراهنة.

٣٣ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء الميزانية لفترة ٢٠١٠/٢٠١١ والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣ لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/66/718/Add.13)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة من الأمين العام لـ ٢٠١٢/٢٠١٣. وبعد أن لاحظت اللجنة الاستشارية أن بعثة للتقييم التقني قد أوفدت إلى ليبريا في شباط/فبراير ٢٠١٢ لتحليل مختلف استراتيجيات إعادة التشكيل الانتقالي للبعثة عقب انتخابات ٢٠١١، قالت إنها تتوقع إخطار الجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة بالآثار المالية والإدارية المترتبة في فترة ميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣ على أي قرار يتخذه مجلس الأمن بصدد بعثة التقييم التقني. وإذا كانت هذه الآثار ذات وزن معتبر سيتعين على الأمين العام أن ينظر في تقديم ميزانية منقحة لتغطية احتياجات البعثة للمتبقي من فترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

٣٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشأن تلبية أهداف التوازن الجنساني، فضلاً عن المستوى الطيب من التعاون الذي تقيمه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الكائنة في المنطقة. وعلى وجه التحديد، ينبغي الإشادة بتلك البعثة نظراً لما قدمته من دعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثناء أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار. كما يتضمن تقرير اللجنة الاستشارية ملاحظاتها بشأن عدد من المسائل الأخرى، من بينها مسائل التوظيف، والمكاسب المتحققة بفضل الكفاءة، ومشاريع التشييد، ومبادرة ''توحيد الأداء''.

٣٥ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية المقترحة لـ ٢٠١٢/٢٠١٣ لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/66/718/Add.17)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية سوف تنطوي على تخفيض الميزانية المقترحة بمبلغ ١٢٦ ٢٠٠ دولار. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية بقلق وضع النقدية في البعثة، إذ يبلغ مقدارها ٧٨,٧ مليون دولار،

بعجز قدره ٤٤ مليون دولار عن احتياطي النقدية التشغيلية لثلاثة أشهر وقدره ١٢٢,٧ مليون دولار.

٣٦ - وقد عزا الأمين العام بصورة عامة الفارق بين الميزانية المرصودة لـ ٢٠١٢/٢٠١١ والنفقات المسقطة لـ ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى أن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لفترة ٢٠١٢/٢٠١١ قد أعدت باستخدام نموذج تمويل معياري. ولا توفر مستويات الموارد المعتمدة لـ ٢٠١٢/٢٠١١ خط أساس مناسب لتحليل تأثير الفروق أو تأثير الاحتياجات المقترحة لفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. كذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن من الصعب تقييم مدى تحقق النتائج المخطط لبلوغها في الفترة الجارية.

٣٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الدولية الـ ١٦ والوظائف الوطنية الـ ٣٢ ووظائف متطوعي الأمم المتحدة الـ ٥٤ المقترحة، وذلك باستثناء الوظائف الأربع في شعبة دعم البعثة. وبعد أن لاحظت اللجنة الاستشارية أن من المقترح إلغاء ست وظائف فقط نظراً لنقل المهام الوظيفية وما يرتبط بها من موظفين من شعبة دعم البعثة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي، رأت أنه يمكن تحقيق المزيد من الكفاءة بترشيد وإدماج المهام الوظيفية في البعثة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تستعرض البعثة احتياجاتها على ضوء العدد الكامل لموظفيها بهدف التعرف على المزيد من أوجه الكفاءة في الدعم الإداري المعزو إلى استخدام مركز الخدمات الإقليمية، وهي تتوقع من البعثة أن تقدم تقريراً عن ذلك في إطار طلب الميزانية لـ ٢٠١٤/٢٠١٣.

٣٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن أداء الميزانية لـ ٢٠١١/٢٠١٠ والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٣/٢٠١٢ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/66/718/Add.16)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره ٢,٣ من ملايين الدولارات تحت بنود الخبراء الاستشاريين، والتدريب، والنقل البري في الميزانية المخصصة لـ ٢٠١٣/٢٠١٢، التي تبلغ نحو ١,٥ بليون دولار. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالاستعراض المستكمل مؤخراً الذي تناول الأفراد النظاميين، وهي تتوقع إخطار الجمعية العامة بالآثار المالية والإدارية المترتبة على أي قرار يصدر عن مجلس الأمن فيما يختص بالاستعراض. كما تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالظروف المعينة التي تواجه العملية، وهي ظروف أسفرت عن ارتفاع معدلات الشغور، وبطء التقدم في تنفيذ مشاريع التشييد والمشاريع الهندسية.

٣٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن أداء الميزانية لـ ٢٠١٢/٢٠١١ لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والميزانية المقترحة لـ ٢٠١٣/٢٠١٢ لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (A/66/718/Add.19)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية ستنطوي على تخفيض بمبلغ ٣٢١ ٧٠٠ دولار في ميزانية المكتب المقترحة لـ ٢٠١٣/٢٠١٢، التي تبلغ قرابة ٤٣٨ مليون دولار. وتشمل الميزانية المقترحة حزمة دعم لوجيستي لوجود متعاظم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قوامه ١٧ ٧٣١ جندياً وفرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة في قطاعات أربعة بالصومال. كما توفر حزمة الدعم ما يلزم لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما فيها عناصر تمكين القوة ومضاعفاتها، حسب الولاية الصادرة عن مجلس الأمن. وباستثناء وظائف الخدمة الميدانية الأربع، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام. وهي تعتبر الموارد المقترحة للسفر بصدد التدريب أكبر من اللازم، وتوصي بتخفيض المبلغ بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وهي توصي أيضاً بالموافقة على ٤٠ وظيفة فقط من ٤٣ وظيفة مقترحة لخبراء استشاريين معنيين بالتدريب، لأن الحالة

الأمنية السائدة في الصومال يمكن أن تؤثر على قدرة الخبراء الاستشاريين على الاضطلاع بكافة الأنشطة المخطط لها.

٤٠ - **السيدة لابوانت** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت، وهي تعرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم أداء البرامج في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/66/740)، إن البعثة قد استجابت لاحتياجات هايتي الماسة في أعقاب الزلزال، بينما عانت هي نفسها من خسائر موجعة. ورغم عظم حجم الكارثة، التي فاقت قدرات الحكومة والمجتمع الدولي، أثبتت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مرونتها وتحركت على الفور لتقديم الدعم البالغ الأهمية.

٤١ - وفي عام ٢٠١١، أعادت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تنظيم أنشطتها لتدعم تعمير البلد، وحولت تركيزها ناحية الحفاظ على الاستقرار السياسي، وتسهيل استمرار تقديم المساعدات الإنسانية، وتقديم الدعم للشرطة الوطنية. وبحلول منتصف ٢٠١١، تحولت ولايتها الجوهرية إلى بناء المؤسسات، وتنمية القدرات، لا سيما في مجال سيادة القانون. إلا أن قدرة المؤسسات الوطنية الرئيسية ظلت ضعيفة، وواصلت الشرطة الوطنية الاعتماد على وحدات شرطة الأمم المتحدة التماساً للدعم الواسع النطاق. ومن المهم أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وحكومة هايتي والمجتمع الدولي تتقاسم جميعها مسؤولية تعزيز المؤسسات الرئيسية وإصلاحها. وقد أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصياته لتوفير تغذية مرتدة إيجابية في سياق دور البعثة الجديد.

٤٢ - وقد أُصدرت إلى البعثة خمس توصيات، تتعلق أساساً بحقوق الإنسان والقطاع الأمني، وتتناول بوجه خاص التبكير باعتماد خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية المقترحة للسنوات الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦؛ وتعزيز نهج مشترك للأمم المتحدة إزاء دعم مبادرات سيادة القانون؛ وإصدار تقارير دورية أشمل تتناول بالرصد حقوق الإنسان. وفيما يختص بالأمر الأخير، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تقريرين بشأن عمليتي قتل يُدعى أن الشرطة الوطنية الهايتية قد ارتكبتهما، ومن المقرر إصدار أربعة تقارير أخرى.

٤٣ - وقالت، وهي تعرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم أداء البرامج وتحقيق النتائج بفضل أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/66/741)، إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بوصفها واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة - وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي سبقتها إلى الوجود، قد ساعدتا على تحسين الأحوال الأمنية في مساحات شاسعة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وقدمتا الدعم لإجراء عمليتي انتخاب وطنيتين، ولتقديم المساعدات الإنسانية، ولعمل المجتمع المدني. كما أدخلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أدوات ونهوجاً مبتكرة، تشمل آليات لتيسير التفاعل بين البعثة والمجتمعات المحلية وإعمال حقوق الإنسان بفضل سياسات قائمة على بذل العناية الواجبة، وهذه أصبحت نماذج تهتدي بها بعثات حفظ السلام الأخرى.

٤٤ - إلا أن بطء التقدم في إصلاح القطاع الأمني وإرساء سيادة القانون يعرقل تحقيق المعايير الموضوعة لخروج البعثة. وحدوث التحسينات في هذين المجالين يمثل شرطاً مسبقاً للتقدم المستدام ويقتضي إجراءات من قبل شركاء عديدين، من بينهم الكيانات الحكومية والمجتمع الدولي. وقد أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثماني توصيات إلى بعثة

منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنها أربع توصيات شديدة الأهمية.

٤٥ - وفيما يختص بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، تحث جميع توصيات المكتب، سواء نتجت عن تحقيقات أو تقييمات، جميع منظمات الأمم المتحدة وكياناتها على أن تخطو خطوات لتنفيذ وتعزيز سياسة عدم التسامح إطلاقاً. والخطوات التي من هذا القبيل يجب أن تشمل مداومة إعمال آليات المساءلة والجزاء، لا على مجرد مرتكبي الاستغلال والاعتداء الجنسيين بل أيضاً على المديرين الذين لا ينفذون نظم الوقاية أو الإبلاغ المناسبة أو لا يتصدون لسوء السلوك المعروف أو المشتبه في وجوده أو للادعاءات المتعلقة بذلك، وكذا على المسؤولين عن الإخفاقات في عمل أنظمة الأمن وغيرها من الأنظمة الرقابية، في الحالات التي تشمل أفراداً عسكريين ونظاميين؛ وكذا البلدان المساهمة بأفراد الشرطة والقوات التي تمتنع عن تنفيذ الأحكام التي تلزمها بالتحقيق في الادعاءات ورفع التقارير إلى الأمم المتحدة بعد التحقيق.

٤٦ - وذكرت إدارة المنظمة، في ردها على مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هي عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام الشاملة لأكبر عدد من الموظفين، قد حققت نقصاناً بنسبة ٤٠ في المائة في العدد الكلي لادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في ٢٠١٠/٢٠١١. إلا أنه في ظل سياسة عدم التسامح إطلاقاً تكون النتيجة الوحيدة المقبولة هي النقصان بنسبة ١٠٠ في المائة في عدد تقارير الاستغلال والاعتداء الجنسيين المدعمة بالإثباتات.

٤٧ - وكما لوحظ في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنه على الرغم من الاستثمار غير المسبوق في حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعني بطء التقدم في مجال إصلاح القطاع الأمني وإرساء سيادة القانون أن من غير المرجح أن تتحقق في المستقبل القريب المعايير التي حددها مجلس الأمن لخروج البعثة.

٤٨ - **السيد إرازوريز** (شيلي): تكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فأعرب عن تضامن تلك المجموعة مع حكومة هايتي وشعبها. وقال إنه بينما يؤدي المجتمع الدولي دوراً بالغ الأهمية في تعمير البلد لن يقدر للعملية النجاح إلا إذا نظر إليها باعتبارها جهداً مستداماً طويل الأجل يبذل، تحت قيادة حكومة هايتي، باحترام تام لسيادتها. ولذلك، تكرر مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأييدها التام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وينبغي إعطاء تلك البعثة ما يلزمها من موارد للوفاء بولاياتها، بما في ذلك تعزيز القدرة الوطنية، وينبغي أن تظل البعثة في البلد طالما دعت الحاجة إلى وجودها ولقيت الترحيب من حكومة هايتي وشعبها.

٤٩ - وتعارض مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أية تخفيضات تعسفية في الموارد المخصصة للبعثة: إذ ينبغي أن تستند ميزانياتها، شأنها شأن ميزانيات بعثات حفظ السلام الأخرى، إلى الحالة على الطبيعة وإلى الولاية المعتمدة من مجلس الأمن، التي تجددت مؤخراً. وفي هذا الصدد، فإن ارتفاع معدل الشغور في البعثة يمثل مدعاة للقلق.

٥٠ - وقد أظهرت البلدان الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التزامها بمساعدة شعب هايتي في مسيرة الاستقرار والسلام والتنمية، بالإسهام بمعظم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشاركين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبتقديم التعاون التقني، والمساعدات الإنسانية، والأفرقة الطبية عن طريق القنوات الثنائية والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة.

٥١ - ولدى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي اقتناع شديد بأنه لكي يتحقق السلام المستقر الدائم في هايتي

ينبغي أن تتجاوز أنشطة الأمم المتحدة الجوانب الأمنية وأن تركز على بناء مؤسسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وهذه الأهداف تحددت بوضوح في ولاية البعثة المجددة. وفي هذا الصدد، شجع المتكلم البعثة على أن تستخدم على أفضل نحو ما يتوافر من قدرات وموارد، بما في ذلك مهندسوها، لمواصلة دعم جهود تعمير البلد وتنميته.

٥٢ - وما تزال البلدان الأعضاء في المجموعة راغبة في مواصلة العمل مع الحكومة على وضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل في إطار متماسك وعلى الاستمرار، إذا دعت الضرورة، في الإسهام في أنشطة حفظ السلام. والمجموعة ترحب بتنفيذ مشاريع الأثر العاجل، وتعترف بأهمية إسهامها في تنفيذ الولاية، لا سيما بتحسين الصلة بين البعثة والسكان المحليين. وينبغي مواصلة تنفيذ المشاريع التي من هذا القبيل في تناغم مع أولويات حكومة هايتي. كما تؤيد المجموعة برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية وتعارض التخفيض المقترح في ميزانيته، لأنه يشكل جزءاً هاماً من ولاية البعثة ويؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة النزاعات في الأحياء السكنية وفي مخيمات المشردين داخلياً.

٥٣ - وقد استجابت البلدان الأعضاء في المجموعة استجابة سريعة لطلب حكومة هايتي التعاون، إذ قدمت المعونة حتى قبل إنشاء البعثة. وهذه البلدان ما تزال ملتزمة بضمان الموارد المناسبة لتنفيذ ولاية البعثة وتحث الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة العمل على تعمير هايتي.

٥٤ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن بعثات حفظ السلام، التي تؤدي عملها الهام في بيئات حافلة بالتحديات، يجب أن تُمنح موارد كافية لتنفيذ ولاياتها بالكامل. ولذلك، فإن القلق يساور المجموعة الأفريقية لأنه بتطبيق أهداف الحد من الموارد أصبحت مقترحات الميزانية المقدمة من الأمين العام لمعظم البعثات لفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ أقل بكثير من ميزانياتها في الفترة المالية السابقة. وإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيضات أخرى في مستويات الموارد لبعض البعثات. وستفحص المجموعة بدقة كل اقتراح من الاقتراحات وتوصيات اللجنة الاستشارية، وسترفض أية تخفيضات أو تدابير أو مبادرات تعسفية يمكن أن تقوض تنفيذ ولايات حفظة السلام أو تعرّض سلامتهم أو أمنهم أو رفاههم للخطر. وينبغي أن تخصص اللجنة الموارد استناداً إلى الولايات المعينة والظروف التي تنفرد بها كل بعثة من البعثات، وذلك بعد النظر في كل اقتراح من شتى جوانبه.

٥٥ - **السيد شيك** (كندا): تكلم باسم أستراليا ونيوزيلندا أيضاً، فقال إنه نتيجة لجهود الإنعاش والتعمير التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعد الزلزال المدمر الذي أصاب هايتي عام ٢٠١٠ انخفض عدد الأشخاص المشردين في المخيمات بنسبة الثلثين وحققت مشاريع التدريب والبنية الأساسية نتائج ملموسة. إلا أنه على الرغم من التحسن في الأحوال الأمنية والإنسانية ظلت التنمية الطويلة الأجل هشة بفعل مزيج من التحديات اللاحقة للانتعاش والتحديات المتعلقة بتحقيق الاستقرار.

٥٦ - وترحب الوفود الثلاثة بتعيين لوران لاموث، رئيس الوزراء الجديد. وهي تؤيد أيضاً جهود البعثة الرامية إلى تعزيز توافق الآراء السياسي الوطني فيما يتعلق باستمرار الحكم الرشيد، والتسيير السليم للمؤسسات الحكومية، والإدارة الرشيدة للمال العام، وتعزيز سيادة القانون. وهذه الجهود يجب أن يقابلها التزام وعمل مكافئين من قبل القادة السياسيين وأصحاب المصلحة في هايتي، وذلك تحقيقاً للإصلاح الهادف إلى صون المصلحة العامة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز الاقتصاد بتهيئة فرص العمل، والتجارة، والاستثمار.

٥٧ - وبتقليص عمليات التصدي لآثار الزلزال عام ٢٠١٢، ستكون البعثة قادرة على إعادة تركيز جهودها على الاستقرار وبناء القدرات المؤسسية، لا سيما في مجالات الأمن، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون. وأعرب عن قلقه بشأن الخطر الذي يتهدد الاستقرار الداخلي بفعل الجماعات المسلحة وازدياد الجريمة والاتجار بالبشر. وينبغي أن يشمل التصدي لهذه المشكلات إجراءات لمعالجة أوجه القصور المؤسسي في منظومة إنفاذ القانون والقضاء. وينبغي أن يظل تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، باعتبارها المؤسسة الأمنية الرئيسية للبلد، أولوية من الأولويات. وقد أدى عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دوراً حيوياً في تعزيز قدرة الشرطة، وتوسيع الشمول الإقليمي وحماية الفئات الضعيفة، لا سيما الأشخاص المشردين.

٥٨ - وأعرب عن ترحيبه بالقرار القاضي بإجراء تخفيض جزئي في قوام الشرطة المأذون به، وذلك مع الحرص والاعتراف بتعقيد التحديات القائمة في هايتي وما تمثله من تهديد للأمن في المنطقة. ومن المهم أن تساهم البعثة في استقرار البلد السياسي وفي تحقيق أمنها. وقال إن مستقبل مكتب الدعم الكائن في سانتو دومينغو وما يتصل بذلك من توصيات اللجنة الاستشارية أمران جديران بالاهتمام الشديد.

٥٩ - **السيدة نيانغ** (السنغال): أشادت بذكرى كافة حفاظ السلام الذين ضحوا بأرواحهم في السنة السابقة أثناء أداء واجباتهم. كما وجهت الشكر إلى الأفراد المدنيين، الذين يعملون منكرين ذواتهم في ظروف صعبة في الغالب. وقالت إن السنغال ملتزمة بتزويد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بقوات عسكرية وشرطية مدربة تتوافر لديها الخبرات.

٦٠ - وبعد أن لاحظت أن إجمالي ميزانية حفظ السلام المقترح البالغ قدرها ٧,٤ بلايين دولار لفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يقل بنسبة ٥,٥ في المائة عن مثيله في الفترة المالية الجارية، دعت الدول الأعضاء إلى تخصيص موارد كافية للسماح للبعثات بالوفاء بولاياتها، التي تتمثل أهم جوانبها في حماية السكان المدنيين وتعزيز سيادة القانون ودعم عملية صنع السلام. ونظراً لتدهور الأحوال الأمنية في معظم مناطق البعثات، ينبغي إيلاء الأولوية الأولى لتخصيص الموارد الكافية للأنشطة الأمنية. وذكرت أن وفد السنغال ما يزال معارضاً للتفاوض على ميزانيات حفظ السلام بشكل إجمالي. وقالت إن لديه أيضاً تحفظات بشأن تطبيق اقتطاعات شاملة في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

٦١ - ومضت قائلة إن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تقتضي إدارة الموارد المالية المتاحة لعمليات حفظ السلام إدارة رشيدة فعالة متسمة بالكفاءة ودرجة عالية من الشفافية. ولذلك، ينبغي أن يكفل الأمين العام تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة الداخلية والخارجية.

٦٢ - وينبغي التوسع في الندوات الدراسية التي تنظمها شعبة المشتريات للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، لزيادة عدد مؤسسات الأعمال المنتمية لبلدان الجنوب المسجلة في قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة. ولدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المضيفة لبعثات حفظ السلام، ينبغي أن يوعز الأمين العام إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بأن تمنحا الموردين المحليين ودون الإقليميين حصة أكبر في السوق.

٦٣ - وفيما يختص بالمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز، ينبغي أن يمتثل الأمين العام للفقرتين ٤ و ٥ بالفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٤. وقالت في هذا الصدد إن معالجة الطلبات، لا سيما طلبات تعويضات العجز، تستغرق وقتاً مفرطاً في الطول، وهذا يرجع أحياناً إلى طلب دائرة الشؤون الطبية معلومات إضافية غير متصلة بالموضوع لا تؤدي إلا إلى تأخر التسوية.

٦٤ - وأخيراً، ينبغي أن يعجل الأمين العام بدفع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وعندئذ فقط ستتوافر لهذه البلدان الأموال اللازمة لتعزيز تأهب قواتها للعمليات.

٦٥ - **السيد دِل روزاريو سِيبالوس** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن حكومته ملتزمة بعملية تعمير هايتي. وفي كانون الثاني/يناير، افتتح الرئيس ليونيل فرنانديز، مع الرئيس الهايتي ميشيل مارتلي، جامعة الملك هنري كريستوف في ليموناد، وهذه الجامعة مساهمة من الجمهورية الدومينيكية تساعد على تنمية الموارد البشرية في هايتي.

٦٦ - ويتحمل أهل هايتي أنفسهم المسؤولية الرئيسية عن تقدم بلدهم نحو الرخاء والديمقراطية. إلا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يسهم ليساعده على التغلب على التحديات التي تواجهه عند تلبية احتياجاته العاجلة. ومنذ الزلزال الذي وقع عام ٢٠١٠، سمحت حكومته لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالاضطلاع بأنشطة انطلاقاً من مركز سانت دومينغو للاتصال والدعم، حيث أدى ١٠٠ موظف مهاماً عملياتية ولوجستية للإنعاش في حالات الكوارث، وهي عمليات لم تستلزم وجودهم الفعلي في هايتي. وبعد أن لاحظ أن اسم المركز قد غُير في الآونة الأخيرة إلى ''مكتب سانتو دومينغو للدعم''، أكد أن أي تغيير في نطاق مهام ذلك المركز يجب أن يحظى بموافقة مسبقة من البلد المضيف بالإضافة إلى موافقة الجمعية العامة.

٦٧ - وينبغي أن تمنح الجمعية العامة للبعثة الموارد اللازمة لمواصلة أداء دورها البالغ الأهمية فيما يختص بالحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هايتي لتخفف بذلك من حدة الصعوبات التي يعاني منها شعب هايتي.

٦٨ - **السيدة بلاكالوفيتش** (صربيا): قالت إن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا أمر شديد الأهمية لضمان الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وتمكين كافة الأطراف من العمل سوياً على تحسين ظروف حياة السكان. وحساسية الحالة تبرر إسهام البعثة النشط؛ ومن ثم ينبغي عدم تقليص دورها وقدرتها بأي حال. والتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون يعزز الأمن والاستقرار.

٦٩ - ومن الأهمية بمكان أن تستمر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تمثيل كوسوفو في المحافل الدولية، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) باستثناء الحالات التي توجد فيها ترتيبات أخرى متفق عليها في الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

٧٠ - وينبغي أن تكون البعثة أكثر استباقاً في حماية الأقليات. ونظراً لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان غير الألبان في كوسوفو، ينبغي الحفاظ على كل وظيفة في البعثة تعنى بوضع أولئك السكان واحتياجاتهم. ولذلك، ليس مقبولاً اقتراح الأمين العام الداعي إلى انتداب شاغل وظيفة موظف الشؤون السياسية الأقدم من مكتب البعثة لدعم وتيسير شؤون الطوائف ليعمل بمكتب الممثل الخاص. إذ لا يمكن تبرير نقل وظيفة موظف الشؤون السياسية الأقدم، الذي يعمل نائباً لرئيس المكتب ويعنى بجميع المسائل المتصلة بالعودة.

٧١ - والاقتراح الداعي إلى إعادة تكليف شاغل وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات بفئة الخدمة الميدانية من مكتب ميتروفيتشا إلى مكتب رئيس خدمات الدعم التقني في بريشتينا اقتراح غير مبرر ولا يعكس الاحتياجات الفعلية؛ والوظيفة هامة لأداء أعمال مكتب ميتروفيتشا ولا ينبغي نقل شاغلها بالانتداب. وبالمثل، فإن الاقتراح الداعي إلى الاستعاضة عن وظيفة موظف التقارير، الشاغل لوظيفة دولية، بمكتب دعم وتيسير شؤون الطوائف لتحل محلها

وظيفة وطنية ليس أمراً إيجابياً. فهذه الوظيفة معنية بالرصد والإبلاغ عن حالة الطوائف غير المنتمية للأغلبية في منطقة غنيلين، وحتى إذا شغلها فرد من الطائفة الصربية، لا يمكن أن يكفل ذلك مزيداً من الثقة وتحسن التواصل، لا سيما في البلديات التي يشكّل فيها الألبان أغلبية. لذلك، ينبغي أن تظل الوظيفة دولية. وينبغي وقف عملية التناقص الطبيعي للموظفين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لا سيما فيما يختص بالوظائف المتعلقة بحماية التراث الثقافي الصربي وآثاره الأرثوذكسية المسيحية. وعلاوة على ذلك، ينبغي شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

٧٢ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): قال إنه في أعقاب الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشهدت لها الأمم المتحدة، انتخبت الجمعية الوطنية المنتخبة حديثاً في كوت ديفوار، في جلستها الافتتاحية المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٢، غيوم سورو رئيساً للجمعية وأنشأت كافة الهيئات اللازمة لأداء مهامها على النحو السليم، وبذلك سجلت نهاية عملية إقامة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعيَّن الرئيس الحسن واتارا حكومة جديدة برئاسة جانو أهوسو - كواديو رئيساً للوزراء. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، انتُخب الرئيس واتارا من جانب أقرانه في المنطقة دون الإقليمية ليكون رئيساً لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧٣ - ومنذ الموافقة على الميزانية السابقة الخاصة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تمثلت أولويات السلطات الإيفوارية في تعزيز الأمن بإعادة إنشاء قوات الأمن واستعادة سيادة القانون، ونشر قوات الأمن في مختلف أرجاء البلد، ونقل مهام إنفاذ القانون إلى الهيئات ذات الصلة. وقد تحسنت الحالة الأمنية بصورة ملحوظة، على الرغم من بقاء التحديات الهامة، ومنها ما نتج عن المنازعات المتعلقة بالأراضي، والمنازعات بين الطوائف والحالة الأمنية الحرجة في الغرب بالقرب من الحدود الليبرية. وقد عاد المسؤولون الحكوميون إلى وظائفهم في الشمال، بحيث امتدت سلطة الدولة في الوقت الحالي إلى مختلف أرجاء البلد. ويجري الآن ترميم البنية الأساسية وتشييد الطرق والجسور والسكك الحديدية الجديدة. وهناك إصلاحات جارية في صناعتي البن والكاكاو، وفي قطاعي التعدين والطاقة لتعزيز شفافية إدارة الإيرادات التي تولدها الصناعتان. وقد بدأت عملية المصالحة الوطنية والحوار مع المعارضة.

٧٤ - وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قُطعت في مجرد سنة واحدة، ينبغي بذل المزيد من الجهود في مجالات المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي؛ وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بناء القدرات الوطنية وإعادة إرساء سلطة الدولة، وتنفيذ سياسة اللامركزية، وتعبئة المعونة الإنسانية لدعم عودة اللاجئين وإعادة إدماج المشردين واللاجئين في صفوف المجتمع.

٧٥ - ونظراً للدور الرئيسي الذي تؤديه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما يختص باستعادة السلام والأمن والاستقرار في البلد، فإن القلق يساور وفده بفعل التخفيض المقترح في الموارد بمبلغ ٢٠٠ ٨٠٣ ٥٩ دولار، أي ٩,٣ في المائة، بالمقارنة بفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وبفعل التخفيض الإضافي البالغ ٠٠٠ ٣٤٣ ٧ دولار الموصى به من اللجنة الاستشارية، وهما يمثلان معاً اقتطاعاً شديداً من الميزانية على الرغم من التحديات الباقية والحاجة إلى المساعدة الانتخابية في تنظيم الانتخابات البلدية والانتخابات الإقليمية في ٢٠١٢. كما أن التخفيضات الموصى بها من اللجنة الاستشارية في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، وهي مجالات حساسة، تدعو إلى القلق البالغ. والواقع أن رئيس الجمهورية قد تولى بنفسه مهام وزير الدفاع لكي يعجل بتلك العمليات وأنشأ فريقاً عاملاً ليقدم التقارير بشأن الهياكل والسياسات الدفاعية

والأمنية وسبل معالجة المشكلات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأية اقتطاعات في ميزانية ذلك القطاع ستعتبر سلبية نظراً للجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة وشركاؤها الإقليميون.

٧٦ - **السيد داتووي** (نيجيريا): قال إن وفده متفق مع الأمين العام في تقييمه القائل بأن الحالة في جنوب السودان ستظل تمثل تحدياً في السنة المقبلة، نظراً لاستمرار انعدام الأمن في أجزاء من البلد، والبلبلة السائدة في العلاقات مع السودان، والاحتياجات الإنسانية المتكررة. والمسؤوليات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تتمثل في تعزيز حماية المدنيين، ونزع فتيل التوترات المحلية قبل أن تتصاعد، ونشر الأفراد العسكريين في مناطق المخاطر الشديدة. وأعرب عن ترحيب وفده بزيادة الموارد المقترحة للبعثة، الأمر الذي سيمكِّنها من أداء مهامها.

٧٧ - وأضاف قائلاً إنه يجب تسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب لضمان حصولها على الموارد الضرورية لشراء المعدات والإنفاق على الأفراد في الميدان. ويبين اقتراض الخمسين مليون دولار من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، سوء الحالة: وينبغي على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة كما ينبغي أن تعالج الأمانة العامة مسألة إدارة الاعتمادات.

٧٨ - وسيعتمد نجاح عمليات حفظ السلام، إلى حد بعيد، على سلامة تنفيذ استراتيجية الدعم الميداني العالمية. إلا أن تقرير مراجعة الحسابات الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ الاستراتيجية (A/66/714) لم يكن إيجابياً بوجه خاص، إذ حدد مجلس مراجعي الحسابات المخاطر التي تهدد النجاح في تنفيذها وتبين للجنة الاستشارية صعوبة تقييم التقدم المحرز في تنفيذها. وضماناً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ينبغي أن تنفذ إدارة الدعم الميداني التوصيات الست الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي قبلتها الإدارة المذكورة.

٧٩ - وأعرب عن قلق الوفد النيجيري إزاء النقل المقترح لـ ١٤ وظيفة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقال إنه نظراً لحالة عدم اليقين التي تكتنف استراتيجية الدعم الميداني العالمية قد يؤثر أي تخفيض تعسفي في الوظائف على البعثة تأثيراً سلبياً. وفضلاً عن ذلك، ينبغي بذل الجهود لملء الشواغر القائمة في البعثة، التي ما زال معدل الشغور فيها شديد الارتفاع.

٨٠ - **السيد بيم** (إثيوبيا): قال إنه منذ إنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في ٢٠١١ مثلت الوجود العسكري الوحيد في أبيي وأخذت تؤدي ولايتها بفعالية وكفاءة محمودتين. وحتى الآن، عاد ٥٠ في المائة من نحو ١١٣ ٠٠٠ مشرد إلى مواطنهم الأصلية طواعية ولم ترد تقارير عن اعتداءات على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أو عن عنف بين الطوائف في فترات الهجرة.

٨١ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١)، جرى التوسع في ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لكي تقدم الدعم إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. والولاية الجديدة توسع منطقة عمليات البعثة، ولذلك، فإنها ستنطوي على احتياجات دعم متزايدة. وقد عملت حكومته مع الأمم المتحدة على نشر قواتها على وجه السرعة، وهي ملتزمة بضمان عدم تسبب أبيي في أي تدهور جديد في العلاقات بين السودان وجنوب السودان.

٨٢ - وتواجه البعثة تحديات خطيرة، لوجستية وغير لوجستية، نظراً لمساحة منطقة البعثة وعدم وجود بنية أساسية في مجال الطرق. ولذلك، فإن توصية اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض في الميزانية المقترحة لتلك البعثة غير واقعية؛

وعلى العكس من ذلك تحتاج البعثة إلى تعزيز الدعم اللوجستي والإداري والتقني.

٨٣ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن هايتي تظهر الحاجة إلى نهج متكامل إزاء حالات الأزمة يتمثل في ضرورة استكمال أية سياسة لتحقيق الاستقرار بهدف توفير الأمن للسكان بمشاريع في مجالات الإصلاح السياسي والانتخابي، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وبناء المؤسسات ودعم النشاط الاقتصادي. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عملاً قيماً لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ووضع الأساس للتنمية المستدامة، لا سيما بعد الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد عام ٢٠١٠. وبعد أن أشارت إلى نتائج تقييم أداء برامج البعثة الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/66/740)، قالت إنه ينبغي بذل قصارى الجهود لضمان وعي عامة الجمهور في هايتي بأهمية العمل الذي أنجزته البعثة ولتجنب أية حوادث يمكن أن تولّد رأياً عاماً سلبياً.

٨٤ - وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عملها بتعزيز قدرات الأمن الوطني ولتسهم، في تعاون وثيق مع الفاعلين الآخرين، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق سلام دائم. وتحقيقاً لذلك الهدف، ينبغي أن تستخدم مواردها بكفاءة لدعم مشاريع تقليل العنف المجتمعي، ومشاريع الأثر العاجل، ومشاريع التعمير والتنمية.

٨٥ - وستقدم المكسيك الدعم لإعادة بناء المؤسسات وإنعاش الاقتصاد في هايتي على مدى زمني طويل. ورغم أن الخفض المقترح في الاحتياجات من الموارد للبعثة يتصل أساساً بتخفيض قواتها فإن من الضروري أن نضمن، استناداً إلى تقييم للأحوال الواقعية، أن تتوافر للبعثة موارد كافية لأداء مهماتها طالما كانت هايتي، شعباً وحكومة، بحاجة إلى مساعدات البعثة وكانت هذه المساعدات محل ترحيب منهما.

٨٦ - **السيد كاستانيدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن غواتيمالا، بوصفها بلداً يساهم بقوات لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ملتزمة بتنمية هايتي. ورغم التقدم المحرز في مجال الاستقرار السياسي والحوكمة، يواجه الشعب الهايتي كثيراً من التحديات. وتؤدي البعثة دوراً بالغ الأهمية في تعزيز التنمية بتقديم الدعم للمؤسسات الحكومية، ولذلك ينبغي توفير موارد كافية لمشاريع الأثر العاجل، التي ثبتت فاعليتها في تحسين القدرات المؤسسية وأداء الخدمات الاجتماعية.

٨٧ - وبعد أن لاحظ أن الاحتياجات المقدرة من الموارد لبرنامج تقليص العنف المجتمعي قد انخفضت من تسعة ملايين دولار في الفترة السابقة إلى ستة ملايين دولار في الفترة الجارية، أشار إلى أن مجالات التوتر لا تزال موجودة في هايتي، لا سيما نظراً لوجود الميليشيات المنظمة، التي تهدد الاستقرار. وينبغي تزويد البعثة بتمويل كاف لضمان أداء ولاياتها كي تقدم الدعم للمؤسسات الهايتية، التي تتحمل المسؤولية عن مستقبل البلد.

٨٨ - **السيد دوس سانتوس** (البرازيل): قال إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تواجه تحديات كبرى في ظل ولاياتها المعقدة، التي تشمل الدعم لتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وتجهيزها؛ ومعالجة تجدد عنف العصابات؛ وتقوية القدرات المحلية عملاً على تعزيز المؤسسات الهايتية. وبشكل ما، فإن الميزانية المقترحة للبعثة تخصص موارد كافية لهذه الأغراض. إلا أن الحاجة تدعو إلى ضمان التمويل المناسب لبرامج تقليص العنف المجتمعي، التي ثبتت فعاليتها في إقامة السلم والأمن الدائمين وتمثل نموذجاً طيباً للطريقة التي بفضلها يمكن أن تكيف بعثات حفظ السلام نفسها لمواجهة

الاحتياجات المعينة في البلدان المضيفة. كما أن التمويل الكافي لمشاريع الأثر العاجل أمر بالغ الأهمية. وبتمكين البعثة من مواصلة الحوار مع السكان المحليين تساهم المشاريع التي من هذا القبيل مساهمة كبيرة في نجاح تنفيذ المهام المنوط بها.

٨٩ - والتخفيضات المقترحة في الموارد المخصصة لحصص الإعاشة والوقود تبعث على القلق، إذ لا تبدو مبررة أو مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالحالة الفعلية. وبينما ينبغي السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة في حفظ السلام، ينبغي أن تستند هذه الأوجه دائماً إلى الواقع الفعلي لكل بعثة. ومن شأن الاقتطاعات الشاملة في مجالات الموارد الرئيسية، التي يبدو للأسف أنها قد اقتُرحت في معظم ميزانيات حفظ السلام المعروضة على اللجنة الخامسة، أن تؤثر تأثيراً مباشراً على القوات وقدرتها على تحقيق مهامها.

٩٠ - وكرر الإعراب عن موقف وفده القائل بأن السلام في هايتي لن يتحقق إلا إذا عولج الأمن والمصالحة الوطنية بالاقتران بالتنمية والعدالة الاجتماعية.

٩١ - **السيد شَكويهوارا** (بيرو): قال إن من الواجب تزويد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالتمويل الكافي، ويجب ألا يستند أي تخفيض في ميزانياتها إلى قرار تعسفي بل إلى احتياجاتها الفعلية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتقليل معدل الشغور ضماناً لبلوغ الحد الأمثل لأداء وظائف البعثة.

٩٢ - وإضافة إلى إسهام بيرو بقوات تخدم في صفوف البعثة، فإنها عضو في مجموعة أصدقاء هايتي، والفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء هايتي المنتمين إلى منظمة الدول الأمريكية، والآلية الأمريكية للتعاون السياسي بشأن هايتي. ومن الضروري في المستقبل القريب مواصلة تعزيز المؤسسات العامة عملاً على معالجة التحديات الأمنية والإنمائية، ولتحقيق الاستقرار في الحالة السياسية الهشة.

٩٣ - ولبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أهميتها البالغة في ضمان الأمن لكي يتسنى التقدم على طريق تعزيز سيادة القانون، والحكم الديمقراطي، وبناء القدرات. ومن الضروري أيضاً أن ينظر الشعب الهايتي إلى البعثة نظرة إيجابية؛ ولذلك، ترحب حكومته بتنفيذ معايير السلوك والتدابير الوقائية لتجنب الأحوال التي يمكن أن تقوض صورة البعثة.

٩٤ - **السيدة تاكاهاشي** (النرويج): قالت إن الحالة في جنوب السودان تتسم بالدينامية؛ وإنه لا يمكن إعداد خطط لتلبية العديد من الحاجات، ولذلك يجب ضمان المرونة. ويجب تزويد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالأصول اللازمة لضمان تنقُّل أفراد البعثة، وهذا تحد ينفرد به جنوب السودان. وعلى وجه التحديد، فإن القلق يساورها لعدم وجود طائرات عمودية عسكرية، الأمر الذي يمكن أن يعرقل تنفيذ ولاية البعثة.

٩٥ - وقواعد الدعم القطرية، التي تمثل هيكلاً جديداً يمكن أن يكون بمثابة نموذج مفيد للبعثات الأخرى، تمثل عنصراً رئيسياً في حماية المدنيين. كما يرحب وفدها بتركيز البعثة على بناء القدرات - بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز وظائف الدولة المركزية - لبناء السلام في جنوب السودان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.